لقد شهد العالم تغيرات جديدة مع نهاية القرن العشرين ، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تفكك المعسكر الشرقي والنظام الاشتراكي بصفة عامة إلى بروز ما يسمى بالأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وظهر معه مفهوم جديد ساد جميع دول العالم إذ أصبحت العولمة بجميع أبعادها الثقافية ، السياسية ، العسكرية والاقتصادية المظلة الوحيدة التي شملت جميع الأنظمة .

لقد أقامت العولمة مؤسساتها التابعة للأمم المتحدة ويأتي على رأسها صندوق النقد الدولي ، البنك العالي والمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات والتي تهدف إلى اختراق الأسواق العالمية بلا عوائق أو تعقيدات.

إن هذه المؤسسات تعتبر إحدى عوامل المحيط الدولي والمؤثرة في تحديد أهداف المؤسسة وسنحاول التطرق إليها بشيء من التفصيل في هذا الفصل والذي اعتمدنا فيه المحاور التالية :

- تحديد مفهوم العولمة ،
- المنظمة العالمية للتجارة ،
- التجارة الإلكترونية ،
- الشركات المتعددة الجنسيات ،
- التكتلات الاقتصادية .

ضوئيا بـ CamScanner

تعريف العولمة: تعرف العولمة على أنها متغيرات جديدة تنشأ في إقليم معين من العالم، سرعان ما تنتقل و تمتد إلى باقي أنحاء العالم منشئة نوعا من الترابط والاعتماد المتبادل بين مختلف أقاليمه، وهي بذلك تعني انتقال المتغيرات والظواهر السياسية والاقتصادية من مكان إلى آخر بشكل يؤدي إلى خلق عالم واحد أساسه توحيد المعايير الكونية، وتحرير العلاقات الدولية الاقتصادية، وتقريب الثقافات، ونشر المعلومات.[2]

العولمة هي تطور تاريخي والمتمثل في الاختراعات الإنسانية والتطور التكنولوجي، والذي يعني تكامل التنمية الاقتصادية في العالم كله والمتمثلة على الخصوص في التبادل والتدفقات النقدية وهذا المصطلح يعني التبادل الدولي لليد العاملة والمعارف.[3]

ومن خلال هذه التعاريف يمكن القول أن العولمة هي امتداد لبعض المراحل التاريخية، والتطور الذي عرفته البشرية في مجالات عدة منها التكنولوجيات على الخصوص التي شملت كل مناحي الحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها. وتعود أولى هذه المراحل إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى،[4] حيث أن الثورة الصناعية في أوربا ساهمت كثيراً في التقدم التكنولوجي خصوصاً في مجال النقل والذي صاحبه انخفاض في تكاليف النقل- بظهور السفن التجارية والسكة الحديدية وهو ما أدى إلى زيادة صادرات بعض الدول.

أما المرحلة الثانية فتبدأ من الحرب العالمية الثانية إلى بداية الثمانينيات، ففي هذه المرحلة تم اختراع الحاسوب والذي تم استغلاله في كل المجالات الإدارة، الطب، الفيزياء، علم الفلك...الخ .

وتطور أكثر من خلال ظهور شبكة الانترنت في بداية السبعينات

أما في المجال التجاري فقد تم إبرام الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية عام 1947.[5]

---

[1] ممدوح محمود منصور، العولمة، دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية مصر..2007 ص 20.

[2] زكريا طاحون، بينات ترهقها العولمة، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة مصر، سنة 2003 ص 31.

[3] NASSET MANSOURI-GUILUNI, la mondialisation à l'usage des citoyens, les éditions de l'atelier, paris- 2004 page 21.

[4] عبير محمد علي عبد الخالق، العولمة وأثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية- عبير محمد عبد الخالق، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، سنة 2007- ص 35.

[5] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره ص 23.

ضوئيا بـ CamScanner

وكذا إنشاء صندوق النقد الدولي FMI بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت سنة 1944.

المرحلة الثالثة وتبدأ مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينات وما ميز هذه المرحلة هو انهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا حيث أصبح العالم يسير بقطب واحد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ساهم في انتهاج سياسات الاقتصاد الحر لدى معظم بلدان العالم. والتبني الواسع لخوصصة المؤسسات بدلاً من التسيير المركزي الذي كان شائعا في الكتلة الشرقية. كما شهدت هذه المرحلة إنشاء المنظمة العالمية للتجارة ستة 1995، مع إلغاء الحواجز أمام حركة التجارة العالمية، والانتشار الواسع لشبكة الانترنت في كل دول العالم.

كل هذه العوامل أدت إلى إلغاء الحدود الإقليمية أمام تنقل السلع ورؤوس الأموال كما جاء في التعريف ،توحيد الثقافات من خلال وسائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية والربط عبر شبكة الانترنت، وهو ما أدى إلى فرض مصطلح العولمة لدى مختلف دول وشعوب العالم بمختلف أشكالها ومظاهرها كالعولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الاجتماعية والعولمة الثقافية.[1]

I -1- العولمة الاقتصادية:

تقوم العولمة الاقتصادية على افتراض أن اقتصاديات الدول مفتوحة مع تدعيم قيم المنافسة والإنتاجية، حيث أقامت العولمة مؤسساتها التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الاقتصادية وكذا الشركات المتعددة الجنسيات والتي تهدف إلى اختراق الأسواق العالمية بلا عوائق أو تعقيدات.

I -2- العولمة السياسية:

فهي قائمة على أساس الدعوة إلى الديمقراطية والليبرالية السياسية ودعم حقوق الإنسان والحريات الفردية، مع التركيز على نهاية الدولة القومية.

فالعولمة السياسية هي عكس سيادة الدولة أي أنها تعني فقدان الدولة لسيادتها ودورانها في عجلة العالمية، " فرجال السياسة في العالم الثالث ومن هذا المنظور السياسي يراهنون على أن العولمة ستؤدي حتما إلى إلغاء القوميات، وتحديد السيادة الوطنية، ومن ثم تهميش وتقليص دور الدولة الراعية وإضعاف مصداقية العديد من المفاهيم التي كانت إلى عهد قريب بمثابة عقائد ثابتة لا تقبل الجدل أو المنافسة "[2]

---

[1] زكريا طاحون، مرجع سبق ذكره ص 19.

[2] تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي بمنظمة العمل العربية، العولمة وآثارها الاجتماعية مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والعشرون، الأقصى مارس 1998 ص 18.

ضوئيا بـ CamScanner

I -3- العولمة الاجتماعية:

وذلك من خلال تعرض مؤسسات المجتمع بفعل الضغوط الخارجية والتي تستهدف التأثير في معتقدات أبنائه ومشاعرهم واتجاهاتهم وانتمائهم إلى مجتمعهم، وظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو أوربا وأمريكا الشمالية من مختلف دول العالم الأخرى خصوصا منها دول العالم الثالث، حيث تفاقمت في السنوات الأخيرة تعتبر خير دليل على هذا التأثير وهذا يعود للإمكانيات التكنولوجية المتطورة الذي يملكها الغرب خصوصا منها الأقمار الصناعية.

I -4-العولمة الثقافية:

وهي تهدف إلى محاولة وضع شعوب العالم في قوالب فكرية موحدة تنبع أساسا من الفكر الثقافي الأمريكي مستخدمة في ذلك آليات قوية منها الأقمار الصناعية، الانترنت، السينما والصحافة وغيرها، فمنظري العولمة يرون بأن العصر القادم سوف يتطلب توحيد القيم والرغبات والحاجات وأنماط الاستهلاك في الذوق والمأكل والمسكن وتنميط طريقة التفكير وغير ذلك من جونب الثقافة والتعليم بهدف الوصول إلى ثقافة مفتوحة وبلا حدود "Américain mode of life" [1] النموذج الأمريكي للحياة

إن هذه الجوانب التي ذكرناها للعولمة حتى وإن كانت مترابطة مع بعضها البعض وتارة يصعب التفرقة بينها بحكم التداخل و التأثير الذي يتركه جانب على آخر، فالاقتصاد مؤثر في السياسة والثقافة تؤثر في الاقتصاد إلا أن الشيء الذي يهمنا أكثر ونخصه بدراسة واسعة هو الجانب الاقتصادي بحكم ارتباطه بموضوع الدراسة.

ضوئيا بـ CamScanner

إن العولمة كظاهرة أصبحت الآن حقيقة لدى مختلف الدول لا يمكن التكلم عن آثارها سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها إلا من خلال بعض المؤسسات العالمية والتي تعتبر مظاهر لها، والذي يهمنا أكثر ارتباطها بموضوع الدراسة والتي تعتبر من ضمن عوامل المحيط الدولي.

المنظمة العالمية للتجارة، الشركات المتعددة الجنسيات، التجارة الإلكترونية، والتكتلات الاقتصادية.

II - المنظمة العالمية للتجارة:

تمثل المنظمة العالمية للتجارة إحدى أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى جانب المنظمات الاقتصادية العالمية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي FMI، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ولقد جاءت هذه المنظمة لإرساء نظام تجاري عالمي يقوم على مبدأ تحرير التجارة العالمية وإلغاء القيود أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات...الخ وهي امتداد الاتفاقيات العامة للتعريفات الجمركية والتجارة GATT.

يمكن تعريف المنظمة العالمية للتجارة على أنها " منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية متنقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي ".[1]

وسنحاول هنا سرد التطور التاريخي لهذه المنظمة والمراحل التي مرت بها منذ نشأتها.

II-1- ظهور الجات "GATT": بناء على مفاوضات Bretton woods سنة 1944 تم الاتفاق على مؤسسات للتعاون الاقتصادي وهي:[2]

- صندوق النقد الدولي (FMI) مكلف بالحكم في القضايا المالية والنقدية
- البنك العالمي للإنشاء والتعمير.
- المنظمة الدولية للتجارة (OIC)[3].

ضوئيا بـ CamScanner

إن إعلان مراكش كان بمثابة عهد جديد للتجارة العالمية حيث تم بموجب هذا الإعلان الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة "OMC" خلفا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة "GATT".

II -3-المنظمة العالمية للتجارة

يعتبر أول جانفي 1995 تاريخ ميلاد المنظمة العالمية للتجارة ويمكن تعريفها على أنها منظمة مسيرة من طرف الحكومات الأعضاء وكل القرارات المهمة المتخذة تكون من طرف جميع الأعضاء.[3]

" هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحية المالية والإدارية وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة ".[4]

- يقع مقر المنظمة بجنيف سويسرا.
- وصل عدد أعضاؤها الى 150 بلد بتاريخ 11 جانفي 2007.
- ميزانيتها 175 مليون فرنك سويسري سنة 2006. [1]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية- دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان- 2006 صفحة 33.
[2] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سبق ذكره ص 34.
[3] WWW.WTO.ORG.OP.CIT.PAGE:101.
[4] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ص 57.

ضوئيا بـ CamScanner

II -3-3-مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

لقد قامت المنظمة العالمية للتجارة على مجموعة من المبادئ تعمل في إطارها وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها والمتمثلة في حرية التجارية العالمية من خلال زيادة حجم المبادلات، ووضع قواعد متساوية للمنافسة ومكافحة سياسة الإغراق.

وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:[2]

1. السيطرة على الاقتصاد العالمي: ويقصد بهذه السيطرة هي أن تكون المنظمة العالمية للتجارة الإطار المؤسس المشترك لسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتطبيق الاتفاقات المعقودة في نطاق المنظمة والقواعد القانونية الخاصة بها.
2. تنفيذ الاتفاقيات الدولية: والتي تعقد ضمن إطار المنظمة كالاتفاقيات التي تتعلق بعمل المنظمة، أو الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف منها مثلا:

   - ✓ اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية.
   - ✓ اتفاقية تجارة المنسوجات والملابس.
   - ✓ اتفاقية تجارة في السلع الصناعية.
   - ✓ اتفاقية سياسة مكافحة الإغراق، وغيرها.

3. تعتبر الإطار العام للتفاوض خصوصاً فيما يتعلق برسم السياسات التجارية.
4. تسوية المنازعات التجارية.
5. مكافحة سياسة الإغراق.
6. الشفافية: حيث تعمل المنظمة ضمن المبدأ على إلزام كل دولة عضو في المنظمة على أن تعدل قوانينها والإجراءات المتخذة في الداخل بما ينسجم وقواعد المنظمة. وفي المقابل تلتزم كل دولة بإشعار المنظمة بما تصدره من قوانين وإجراءات للتعامل مع الشركات الوطنية والأجنبية...

ضوئيا بـ CamScanner

III -2-تعريف التجارة الإلكترونية:

- هي عبارة عن أي استخدام للوسائل التكنولوجية وشبكات المعلومات لممارسة أي نشاط تجاري ،ويشمل ذلك وسائل الاتصال التي تعمل كوسيط في عمليات تصميم وإنتاج وإعلان وعرض وتوزيع وبيع السلع والخدمات ،وكذلك تسوية عمليات الدفع والسداد.[1]
- نعني باصطلاح التجارة الإلكترونية قيام الأطراف التجارية باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة كالحاسب الآلي وشبكات الانترنت لتبادل المعلومات لإتمام الأعمال وإبرام الصفقات، بحيث يتم الاتفاق على المشروعات بين أطراف ومناطق منفصلة جغرافيا.[2]

يمكن أن نستخلص من هذين التعريفين أن التجارة الإلكترونية تتم بين طرفين بائع ومشتري بواسطة شبكة الانترنت وتتم العملية على مراحل:

- **المرحلة الأولى: عرض السلعة**

يقوم البائع في هذه المرحلة بعرض منتجاته على شبكة الانترنت طبعا من خلال موقع المؤسسة ويكون العرض هنا مدعوما بالإعلان للسلع والترويج لها، مع التوضيح حول كيفية الحصول عليها ودفع تكاليف الشراء.

- **المرحلة الثانية: الموافقة وتقديم الطلب**

بعد موافقة الزبون على عملية الشراء يقوم بتقديم الطلب وهو ما يمثل عادة استمارة إلكترونية يقدم فيها المشتري المعلومات التي تتعلق به كالعنوان الشخصي و كذا تحديد السلعة التي يرغب في الحصول عليها.

- **المرحلة الثالثة: التنفيذ**

أي بعد أن يتم التعاقد إلكترونيا والاتفاق النهائي لشراء السلعة ،يقوم البائع بتسليم السلعة حيث تتم العملية هنا يدويا، بمعنى التسليم المباشر للسلعة وبعدها يقوم الزبون بدفع ثمن السلعة نقدا أو بشيك أو يلجأ إلى عملية الدفع الإلكتروني باستخدام بطاقة الائتمان. وقد يكون الدفع قبلي أي قبل الحصول على السلعة.

III -3-خصائص التجارة الإلكترونية:

من ضمن الخصائص التي تمتاز بها التجارة الإلكترونية تتمثل فيما يلي:

---

[1] السيد أحمد عبد الخالق- التجارة الإلكترونية والعولمة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية- مصر- 2006 ص 35.

[2] السيد عليوة، التجارة الإلكترونية ومهارات التسويق العلمي- دار الأمين- مصر. 2002 ص 11.

ضوئيا بـ CamScanner

- ❖ تعتبر تعاملات التجارة الإلكترونية غير مقيدة زمنيا أو مكانيا فهي متاحة على مدار ساعات اليوم وفي أي مكان من العالم.[1]
- ❖ تتميز بكثافة المعلومات المتاحة الأطراف السوق من (مشترين، البائعين، الوسطاء...).
- ❖ تعزيز الموقع التنافسي للمؤسسات التي تستخدم تقنية المعلومات على عكس المؤسسات الأخرى.
- ❖ تعتبر فضاء لقيام مؤسسات وأعمال تجارية بسبب التكلفة المتدنية.
- ❖ انخفاض تكلفة الصفقات بسبب عدم وجود وسطاء وسماسرة البيع.
- ❖ السرعة في الحصول على المعلومات سواء المتعلقة بالبائع أو المشتري رغم بعد المسافة بين الطرفين.

III -4-أنواع التجارة الإلكترونية:

يمكن تصنيف التجارة الإلكترونية إلى:[2]

1) **فئة أعمال- مستهلك *B2C:** وهي التعاملات التي تتم بين منظمات الأعمال والمستهلكين (أفراد) وتعد أكثر فئات التجارة الإلكترونية شيوعا... وتتم من خلال تصفح الأفراد لمواقع المؤسسات التي يرغب في الحصول على منتجاتها وخدماتها ليتم فيما بعد التعاقد وإصدار عملية الشراء.

2) **فئة أعمال- أعمال B2B:** ويقصد بها تعاملات التجارة الإلكترونية التي تتم بين منظمات أعمال بائعة ومنظمات أعمال مشترية عبر شبكة الانترنت وهذه العلاقة قد تكون بين مورد للسلعة في منطقة جغرافية ما ومؤسسة إنتاجية ويمكن اعتبار هذا التعامل ضمن عملية تدويل الإنتاج.

كما يمكن إدراج تصنيف آخر يتمثل **في فئة حكومة- مواطن G2C** وهي كل التعاملات من الخدمات وعمليات البيع والشراء التي تتم بين الجهات الحكومية كبائعة للخدمات- (خدمات مدنية) وهو ما يعرف بالحكومة الإلكترونية E-gouvernent-.

---

[1] طارق طه- التسويق والتجارة الإلكترونية- منشأة المعارف الإسكندرية سنة 2005- ص 329- بتصرف.

[2] طارق طه، مرجع سبق ذكره ص 351.

*B2C: busines-to-consumer.

B2B: busines-to-busines.

G2C:government-to-citizen.

ضوئيا بـ CamScanner

IV-الشركات المتعددة الجنسيات:

من ضمن عوامل المحيط الدولي والمؤثرة في إستراتيجية التسويق لأي مؤسسة هي الشركات المتعددة الجنسيات وذلك مالها من إمكانيات مالية وبشرية وتكنولوجية هامة وهذه الإمكانيات تساهم في وضع إستراتيجية فعالة تؤثر لا محالة على المؤسسات الوطنية، أي التي لا تتعدى مقدرتها الإنتاجية خارج حدود البلد وتعرف الشركات المتعددة الجنسيات على أنها كيان اقتصادي له مركزاً رئيسياً يملك ويسيطر على تسهيلات في الخارج في دولتين على الأقل غير الدولة الأم ويعمل في مجال من المجالات الاقتصادية أو أكثر، يربط بينها إستراتيجية واحدة يتولى وضعها ومتابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي والتي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة. وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم، وتنظر إلى العالم بأسره على أنه سوقا واحدا لا يوجد فيه حدودا دولية سواء عند الحصول على الموارد أو عند تخصيصها، لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي.[2]

ويعود استخدام هذا المصطلح أي الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدراسة التي قدمها " David E.Lilienthal" في عام 1960 حيث أورد في هذه الدراسة:" إن العديد من الشركات الأمريكية العملاقة وحتى المتوسطة تعمل في دول أخرى، ولا أعني بالعمل أنها تقوم بالمخاطرة المالية فقط، مثل الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في دول أخرى غير دولتها ولا أشير أيضا إلى وكالات المبيعات أو التوزيع، ولكن ما هو في ذهني بالضبط هو القيام بالعمليات الصناعية أو التجارية في الخارج والتي تقوم بها الشركة مباشرة وتكون مسؤولة عنها مسؤولية مباشرة، ومثل هذه الشركات لها مركز واحد في دولة واحدة، ولكنها تعمل وتعيش في قوانين وأعراف دول أخرى ولذا فإني أقترح تسميتها شركة متعددة الجنسية.[3]

إن هذه التسمية ليست حكرا على مؤسسة أو مجموعة مؤسسات متواجدة في مختلف أنحاء العالم وكل مؤسسة محلية قد تصبح كذلك من خلال توفر شروط منها القدرة المالية والإنتاجية ومنه

---

[1] كامل أبو صقر، مرجع سبق ذكره ص 211.

[2] عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث. الإسكندرية- مصر- 2007 ص 57.

[3] عبد العزيز النجار، مرجع سبق ذكره ص 23.

ضوئيا بـ CamScanner

فإن هذه المؤسسات تتطور من مؤسسات ذات طابع محلي وطني إلى مؤسسات ذات بعد عالمي بتواجدها في عدد من دول العالم.

IV -1-خصائصها:

تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص منها:

1) **التركيز على النشاط الاستثماري:** تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالنشاط الاستثماري الضخم وتتركز أغلب استثماراتها في الدول المتقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية ، دول الاتحاد الأوربي واليابان. ففي خلال النصف الأول من التسعينات كان نصيب هذه الدول المتقدمة يمثل حوالي 85% من إجمالي الاستثمارات بينما كان نصيب الدول النامية حوالي 15% من استثمارات إجمالية بلغت في الفترة 91- 1995 حوالي 2000 مليار دولار.[1] وكان ثلث النسبة البالغة 15% من نصيب دول جنوب شرق أسيا مثل تايلاند، ماليزيا. وحوالي 60% منها ذهبت إلى دول أمريكا الجنوبية ويعود ذلك إلى مناخ الاستثمار الجاذب لهذا النوع من الاستثمارات ومنها على الخصوص إلى تكلفة عنصر العمل.

2) **تنوع الأنشطة:** من خصائص الشركات المتعددة الجنسيات اعتمادها على تعدد منتجاتها وتنويع أنشطتها والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في تدنية احتمالات الخسارة، فهي: إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح من أنشطة أخرى.[2]

3) **كبر مساحة أسواقها وامتدادها الجغرافي:** نظرا للإمكانيات التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسيات جعلها تتميز بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم، وذلك من خلال وجود فروع وشركات تابعة لها في العديد من دول العالم. ومن أمثلة ذلك أن شركة IBM للحسابات الإلكترونية تسيطر على حوالي 40% من سوق الحسابات على مستوى العالم، وأن الشركة السويسرية ABB تسيطر على 1300 شركة تابعة لها منتشرة في معظم أنحاء العالم منها 130 شركة في بلدان العالم الثالث و41 في بلدان شرق أوربا.[3]

IV -2-أهداف الشركات المتعددة الجنسيات:

ضوئيا بـ CamScanner

من الطبيعي أن كل مؤسسة متواجدة في السوق تمارس نشاطها الإنتاجي والتسويق فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف محددة إلا أنه قد تتفاوت هذه الأهداف من مؤسسة إلى أخرى بحكم طبيعة نشاطها وحجمها ومن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات:

أ- **الربحية:** وهو الهدف الذي تسعى إليه كل المؤسسات لأنه في حالة حدوث العكس، ودخول المؤسسة حافة الإفلاس فإن ذلك يعني زوالها، والشركات المتعددة الجنسيات تسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الأرباح، لذلك نجدها تتجنب الاستثمار في بلد تكون فيه معدلات الضرائب عالية، وكذلك في بلاد التي يكون فيها الإنفاق على الرعاية الاجتماعية عاليا كالسويد مثلا.[1] والبلدان المحبذة لديها هي دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب شرق أسيا، حيث أن القوانين محفزة وتكلفة اليد العاملة ضعيفة. ففي سنة 1994 مثلا استثمرت ألمانيا أكثر من 26 مليار مارك في الخارج، بينما لم يستثمر الأجانب في ألمانيا سوى 1.5 مليار مارك.[2]

ب- **الهيمنة على الاقتصاد العالمي:** إن حجم الشركات المتعددة الجنسيات والإمكانيات التي تحوزها من موارد مالية وتكنولوجية أهلها للسيطر على التجارة الخارجية في العالم، وقد اتبعت سياسة الاندماج كذلك لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها فهناك 6 شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب، و8 شركات تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو، و3 شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز في العالم. وفي ضل هذا الاحتكار فإن التسعير يكون وفق شروط هذا الاحتكار أيضا. ومن هنا فإن الشركات المتعددة الجنسيات تشكل تكتلات اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة.[3] وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات، بميزة هامة بالمقارنة بالمؤسسات المحلية، تتمثل في قدرتها على تنظيم أنشطتها على أساس عالمي، حيث أنها تتمتع بهيكل متكامل مع الأنشطة الاقتصادية العالمية مما يعطيها ميزة تنافسية مقارنة بتلك المؤسسات.[4]

حتى وإن كان التخطيط الاستراتيجي المعتمد لهذه الأنشطة قد يكون مركزيا أي تقوم به المؤسسة الأم، إلا أنه لا يغفل خصوصيات البلدان المضيفة لفروع المؤسسة حيث

---

[1] ضياء مجيد الموسوي- العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر سنة 2003 ص 55.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره ص 56.

ضوئيا بـ CamScanner

تكون هذه الخطط الإستراتيجية متكاملة تهدف إلى تحقيق الميزة التنافسية العالمية للمؤسسة.

V -التكتلات الاقتصادية:

تعتبر التكتلات الاقتصادية إحدى عوامل المحيط الدولي المؤثرة على المؤسسة المحلية، حيث تتميز هذه التكتلات بوضعية قانونية واقتصادية منها تخفيض التعريفة الجمركية وإعفائها على المنتجات المتبادلة فيما بينها وهو ما ساهم في خلق تكامل اقتصادي وإنتاجي. وهي عوامل جعلت منتجات دول التكتل منتجات تنافسية من حيث الجودة والسعر. وتعتبر التكتلات الاقتصادية عبارة عن اتفاقيات بين الدول الأعضاء في التكتل للتعاون في الأمور الاقتصادية، وللتكتل أنواع:[1]

V -1-أنواع التكتل الاقتصادي:

توجد خمسة أنواع رئيسية للتكتل الاقتصادي بين الدول وهي: منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشترك، الاتحاد الاقتصادي وأخيراً الاتحاد السياسي.

1. **منطقة التجارة الحرة:** تتطلب اتفاقيات إقامة منطقة للتجارة الحرة من الدول الأعضاء إلغاء كافة أنواع التعريفات الجمركية فيما بينها.
2. **الاتحاد الجمركي:** يتطلب الاتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء كل أنواع التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء إلى وجود سياسة واحدة للتعريفة الجمركية تجاه الدول من خارج الاتحاد.
3. **السوق المشترك:** يعني السوق المشترك بالإضافة إلى إلغاء كل أنواع التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء وتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول خارج السوق حرية انتقال البضائع والعمالة ورأس المال بين الدول أعضاء السوق.
4. **الاتحاد الاقتصادي:** يعني الاتحاد الاقتصادي بالإضافة إلى الخصائص المميزة للسوق المشترك، التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء حيث يتوقع على سبيل المثال أن تتبع الدول الأعضاء سياسات مالية ونقدية مشتركة ،ويعني ذلك توحيد السياسات الضريبية وتنظيم عرض النقود وسعر الفائدة وتنظيم عمل البورصة...الخ.

---

[1] عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية- القاهرة سنة 1999- ص 113.

ضوئيا بـ CamScanner

5. **الاتحاد السياسي:** ويعتبر أعلى درجات التكتل بين الدول وهو يشمل بالإضافة إلى خصائص الاتحاد الاقتصادي توحيد التوجيهات السياسية وبالتالي اندماج الدول الأعضاء مع بعضها لتكوين دولة جديدة.

وكأمثلة على هذه التكتلات (الاتحاد الأوربي، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا NAFTA ")، ومن الدوافع التي جعلت هذه الدول تتجه نحو التكتلات منها:[1]

- رغبتها في توسيع حجم السوق وتشجيع المنافسة بين منتجي الدول الأعضاء في التكتل، بما يرفع من كفاءتهم الاقتصادية ومن تم قدراتهم التنافسية، وفي نفس الوقت الحد من المنافسة الدولية التي يواجهونها خارج إطار التكتل.
- رغبتها في إعادة توظيف الأنشطة الاقتصادية داخل الدول الأعضاء في التكتل حسب المزايا النسبية لكل منها، مما يؤدي إلى تقارب مستويات الدخول فيما بين الدول الأعضاء في التكتل.

ومن هذا المنظور فالتكتل أصبح أمرا ضروريا بالنسبة لجميع الدول خصوصاً منها الدول النامية وذلك حفاظا على مصالحها الاقتصادية والدفاع عنها، مثل الحفاظ على اليد العاملة والمنتوج المحلي وغيره ،ونظرا لهذه الميزة الإيجابية نرى بعض الدول ومنها تركيا على سبيل المثال مبدية رغبتها وملحة في طلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ومن أهم هذه التكتلات يمكن ذكر البعض منها:

V -2-**الاتحاد الأوربي:** يعود تكوين هذا التكتل إلى أول جانفي 1958 بعضوية ستة (06) دول وهي ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبرج، تحت إسم السوق الأوربية المشتركة. وذلك بموجب اتفاقية روما لعام 1957، ثم بدأ بتوسع ليشمل دول أخرى من أوربا مثل المملكة المتحدة وإسبانيا وغيرها، حيث وصل عدد الدول المشكلة لهذا التكتل إلى 12 دولة سنة 1986.[2] ومن ضمن ما نصت عليه اتفاقية السوق الأوربية المشتركة نجد حرية انتقال الأفراد والبضائع والأموال بين الدول الأعضاء ، كما قامت بتوحيد السياسة الجمركية تجاه الدول خارج السوق ووضع سياسة زراعية موحدة لحماية إنتاج دول السوق كفرض حواجز جمركية على الحاصلات الزراعية من الخارج. ونظرا لما وفره هذا التكتل من استقرار سياسي واجتماعي وتحقيق تطور اقتصادي، ورفع مستوى معيشة جميع دول الأعضاء، حفز باقي الدول الأوربية الأخرى على الانضمام لهذا التكتل ، فإلى غاية 01 جانفي 2007 وصل عدد الدول المنطوية

ضوئيا بـ CamScanner

تحت الاتحاد الأوربي إلى 27 دولة.[1] ومن أجل تقوية هذا الاتحاد وجعله يقوم على أسس قوية، فقد أنشئت له هيئات تحكمه مثل البرلمان الأوروبي بغرض توحيد القوانين والتشريعات، وكذا بنك مركزي قام بإصدار عملة أوربية موحدة وهي اليورو "euro" وذلك بناءاً على ما تضمنته معاهدة ماستريخت والتي تم إقرارها و المصادقة عليها رسميا في 25-03-1992.

V -3-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا - NAFTA)*: إن التكامل الاقتصادي الذي حققته دول أوربا كان الحافز لبروز التعاون الاقتصادي في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك حيث بدأت المحادثات في 1991 بين هذه الدول الثلاث من أجل إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول سنة 1994 .وهذا التكتل يمثل سوقا لأكثر من 390 مليون نسمة وحجم تبادل تجاري بلغ 6 تريليون دولار.[2] ومن بين الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا التكتل هو كما ذكرنا آنفاً، تكتل دول أوربا وهو ما يعني بروز قوة اقتصادية تشمل مجموعة من الدول حققت نجاحات أهمها التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري غير المقيد بحواجز جمركية. أما العنصر التالي فيتمثل في مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة العملاق الاقتصادي الياباني الذي غزت منتجاته الأسواق الأمريكية بأسعار تنافسية. وتهدف اتفاقية التجارة الحرة إلى إلغاء الحواجز الجمركية وبالتالي انتقال البضائع والاستثمارات وحماية الحقوق الفكرية.

V -4-دول اتحاد الصين واليابان: ويضم هذا الاتحاد ثلث سكان العالم تقريبا أي ما يعادل حوالي 1.7 مليار نسمة ويشمل هذا الاتحاد مجموعة من الدول من منشوريا شمال شرق الصين حتى أندونسيا.

إن هذه الدول حتى وإن لم تعرف تكتل مثل دول أوربا إلا أنها تتعاون فيما بينها بناء على مجموعة من الاتفاقيات لتحرير التجارة بين دول الاتحاد.

إن هذه الدول إلى جانب أنها تمثل سوق مهم وكبير فإنها تضم دولا عملاقة مثل اليابان التي تعتبر قوة اقتصادية لا يستهان بها على الصعيد العالمي، بالإضافة إلى ما يعرف بالنمور الأسيوية (كوريا، تايوان) سنغافورة، وهونكونغ، بالإضافة إلى الصين التي أصبحت تعرف نموا هائلا. فقد قفز الناتج القومي الإجمالي الصيني خمسة عشر ضعفا خلال ثلاثة عقود فقط، فقد كان الناتج القومي الإجمالي 406 مليار عام 1980 قفز إلى 6354 مليار عام 2003.

والاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بحوالي 80 مليار دولار سنة 2003. كما ارتفع متوسط دخل المواطن الصيني من 411 دولار بداية الثمانينات إلى 4900 دولار عام 2003.[3]

ضوئيا بـ CamScanner